الفعل المقاولاتي كمادة للتّحليل السّوسيولوجي

The entrepreneurial act as a subject of sociological analysis

د. العيد عمّاد[1]
قسم العلوم الاجتماعية
جامعة 20 أوت 1955- سكيكدة.
laidmad@yahoo.fr

تاريخ الوصول 2022/01/08 القبول 2022/12/07 النشر على الخط 2023/01/15
Received 08/01/2022 Accepted 07/12/2022 Published online 15/01/2023

ملخص:

يعتبر الفعل المقاولاتي بمثابة أحد المكونات الرئيسية للنظام الرأسمالي المبني على الانفتاح على الطرف الآخر من خلال تبادل الأفكار والأفعال ذات الأهمية المشتركة، ذلك أنّ المقاولاتية لازمت الرأسمالية من الناحية العملية والتنظيرية لها منذ البدايات الأولى لها، وهذا باعتبار الفعل المقاولاتي هو الوجه الآخر للنظام الرأسمالي، وهذا الذي سنعمل على توظيفه من خلال ورقتنا البحثية هاته، بمعنى أنّنا سنقوم بالبحث في الأفعال والظواهر ذات العلاقة والتأثير المباشر والمتبادل مع الفعل المقاولاتي من المنظور السوسيولوجي، ومن ثمّة محاولة لتقديم نوع من الأطر التنظيرية ذات الصلة بالفعل المقاولاتي.

الكلمات المفتاحية: المقاول، المقاولة، الفعل الاجتماعي، التّحليل السوسيولوجي.

Abstract:

The entrepreneurial act is considered as one of the main components of the capitalist system based on openness to the other party through the exchange of ideas and actions of common importance, because entrepreneurship has been associated with capitalism from a practical and theoretical point of view since its early beginnings, and this is given that the entrepreneurial act is the other side of the capitalist system, and this Which we will work to employ through our research paper, meaning that we will research the actions and phenomena related to the direct and mutual influence with the entrepreneurial act from a sociological perspective, and then there is an attempt to present a kind of theoretical frameworks related to the entrepreneurial act.

Keywords: entrepreneur, entrepreneurship, social action, sociological analysis.

[1]- المؤلّف المرسل: **العيد عماد** البريد الإلكتروني: **laidmad@yahoo.fr**

أوّلاً- الإطار المفاهيمي

تُعتبر عملية تحديد المفاهيم والمصطلحات مرحلة ضرورية في مراحل البحث العلمي، وهي لا تتمّ بطريقةٍ عفويةٍ أو عشوائيةٍ، فهي تعتمد على منطلقٍ علميٍّ عمليٍّ ملائم لها لخدمة البحث، وعليه فالمفهوم بهذا المعنى هو: "الوسيلة الرمزية المختصرة والواضحة التي يستعان بها للتعبير عن المعنى، وأفكار معينة يراد إيصالها إلى المعنيين بالموضوع الذي يراد فهمه[1]"، فلهذا سنتطرق من خلال الآتي إلى تقديم مجموعة من المفاهيم التي رأينا بأنها أساسية في مقالنا هذا.

1-**تعريف المقاول**: تناوله العديد من المفكرين وبأوجه متعددة وفي هذا هناك من يعرّفه بأنّه: "كل شخص ينظم مؤسسة لحسابه الخاص، والذي يوفر لذلك مختلف عوامل الإنتاج؛ "الموارد الطبيعية، رأس المال، العمل" لكي يبيع سلعاً انتاجية و/أو خدماتية[2]" وهو "الشخص الذي ينظم ويدير العمل ويباشره مفترضاً تحمّل المخاطر في مقابل الحصول على الربح[3]" بينما يعرّفه جوزيف شومبيتر بأنّه: "الشخص الذي يجمع وينسق بين الموارد الاقتصادية والخصائص التي يمتلكها ليحقق ترجمتها الفعلية والفعالة في السوق...[4]". تبين لنا التعاريف السّابقة أنّ المقاول هو شخصية مميزة وفريدة من نوعها، وهو يقوم بالجمع والتنسيق بين الموارد الاقتصادية من جهة، وبين الخصائص التي يمتلكها دون غيره من جهة أخرى لأجل إنشاء مشروع مبتكر أملاً في تحقيق الرّبح من خلال الأخذ بمبدأ المخاطرة والمغامرة التي نعني بها هنا العمل في ظروف غير واضحة المعالم.

2- **تعريف المقاولة**: لطالما ارتبط هذا المفهوم في الأدبيات الاقتصادية بعملية استحداث الأعمال والأنشطة الاقتصادية[5] وبذلك يعد هذا المشروع الجديد أحد أشكال النّشاط الاقتصادي، وأحد الأشكال الاجتماعية للعمل في آن واحد. بينما عرّفها كل من "**بيريقال وشابال**" على أنّها: "مجموع العمليات والإجراءات التي تعمل على إنشاء وتطور المؤسسة أي إنشاء المؤسسات، وعلى أنّها نظام شامل يظم ظروف وسيرورة إنشاء الثروة والبناء الاجتماعي عن طريق المخاطرة الفردية[6]"، كما تعرف أيضاً بأنّها: "ذلك الفعل الذي يقوم به المقاول والذي يُنفِّذُ في سياقاتٍ مختلفةٍ وأشكالٍ متنوعةٍ، فيمكن أن يكون عبارة عن إنشاء مؤسسةٍ جديدةٍ بشكلٍ قانوني، كما يمكن أن يكونَ عبارة عن تطوير مؤسسة قائمة بذاتها، فهي إذن عمل اجتماعي بحت[7]"، تبين لنا التعاريف السابقة الذّكر أنّ فعل المقاولة هو تعبير عن مجموع العمليات والإجراءات التي يقوم بها الشخص المقاول من خلال التنسيق بين مختلف

---

[1] حسن السعاتي: **تصميم البحوث الاجتماعية**، دار النهضة العربية، بيروت، 1982، ص09.

[2] Fayol (A), **Le métier de créateur d'entreprise**, Edition d'organisation, paris, 2003, p14.

[3] هالة محمد لبيب: **إدارة المشروعات الصغيرة**، المنظمة العربية للتنمية، القاهرة، 2006، ص34.

[4] Steiner (Ph**), La sociologie économique**, la découverte, Paris, 1999, p26.

[5] كاسر منصور: **إدارة المشروعات الجديدة**، دار الحامد، عمان، 2000، ص13.

[6] Bernager (c), Chabbal (A**), Rapport sur la formation entrepreneuriale des ingénieurs**, Ministère de l'économie, France, 1998, in Fayolle, (A), op. cit p16.

[7] Hernndez (E .M) , **L'entrepreneuriat , approche théori**que, Edition L'Harmattan, Paris , 2001, p13.

نقلاً عن: سفيان بدراوي: **ثقافة المقاولة لدى الشباب الجزائري المقاول –دراسة ميدانية بولاية تلمسان–** أطروحة دكتوراه ل. م. د. "غير منشورة"، جامعة تلمسان، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية، الجزائر، 2015، ص24.

الموارد الاقتصادية والفردية وكذا الجماعية، لأجل استحداث نشاط اقتصادي يهدف لتحقيق الربح والنجاح الاجتماعي، أين تكون المخاطرة مميزة لهذه العملية، ممّا يترتّب على المقاول تطويره لقدراته وكفاءاته بشكل مستمر ومتواصل.

3- **تعريف الفعل الاجتماعي**: يستعمل علماء الاجتماع مصطلح "الفعل الاجتماعي" بكثرة في كتاباتهم ونظرياتهم، حيثُ يعتبر علماء الاجتماع بأن الفعل يصبح اجتماعياً عندما "يتصرف الفاعل بطريقة معينة تؤثر على تصرف الآخرين؛ والتصرف الاجتماعي هو أساس التفاعل الاجتماعي وهذا هو الذي ينمي شخصيات الأفراد الذينَ يكونون العلاقات والتفاعلات الاجتماعية[1]" فهو إذن يعني تلك الممارسة السلوكية التي تتجه نحو تحقيق هدف معين في ضوء قاعدة سلوكية يقرها المجتمع وباستخدام وسيلة مشروعة، وفي هذا يعتبر **ماكس فيبر** مؤسس الدراسة المنهجية للبيروقراطية، والذي قد تناول عدة مفاهيم مرجعية في علم الاجتماع بصفة عامة وفي علم الاجتماع التنظيم بصفة خاصة، ومن هذه المفاهيم نجد الفعل الاجتماعي العقلاني، والذي قسّمه إلى أربعة أنماط هي[2]:

- **فعل اجتماعي عقلاني يرتبط بهدف**: إنّ توقع الفاعل العقلاني في تبني سلوكه كفاعل اجتماعي، هو الذي يمكنه في كل الحالات من معرفة الهدف والوسائل التي تحقق له الهدف، إذن فالعقلانية في هذه الحالة تقوم على أساس معرفة الفاعل وفهمه للموقف ومعرفته للهدف والوسائل التي يستخدمها في تحقيقه، فالأساس هنا هو المعرفة الصحيحة للفاعل أثناء أداء فعله، وليس المهم ما يلاحظه الآخرون داخل الموقف أو خارجه؛ تلك إذن هي العقلانية الموضوعية حسب **فيبر**.
- **فعل اجتماعي عقلاني يرتبط بقيمة**: هي التي ترسخ مبادئ وقيم مثلى وعليا للفاعل، ويعمل على أدائها بتفان، حيث يعد إهمالها أو التقصير من أدائها ضرباً من عدم وفاء الفاعل لقيمه مع ذاته، لأنّ الفرد لديه مجموعة من القيم يحاول المحافظة عليها والتمسّك بها بتثبيتها من خلال أفعاله التي تكون موجهة بها ومتماشية معها.
- **فعل اجتماعي عقلاني عاطفي**: يعبر هذا الفعل على حالة الفاعل العقلية ودوافعه الذاتية خاصة عندما يفتقد السيطرة عليها، ويميل لسلوك في ظروف ما تخرجه عن رشده، فهو إذن "فعل غريزي بعيد كل البعد عن المبدأ العقلي والمنطقي الذي يقره العقل السليم والفكر السوي .
- **فعل اجتماعي عقلاني تقليدي**: يعكس هذا النوع من الأفعال تبني الفاعل للتقاليد الاجتماعية والمعتقدات التي يعتنقها ويتشبع بها، فهو فعل إذن يشمل القليل من التفكير الواعي في الغايات والوسائل لأنّ الأفراد تعوّدوا القيام به على ذلك النّحو من خلال مختلف مؤسسات التنشئة الاجتماعية التي رسّخت هذا النوع من الأفعال.

4- **تعريف التحليل السوسيولوجي**: يشير مفهوم التحليل السوسيولوجي إلى عمليات تجزئة الكل إلى مكونات بسيطة في مقابل التركيب الذي يعني إعادة بناء الأجزاء في وحدات كلية[3]"، وهذا الذي نسميه من الناحية المنهجية القيام بتفسير وتشخيص الأفعال

---

[1] ديكّن ميتّشل، ترجمة: احسان محمد الحسن، **معجم علم الاجتماع**، دار الطليعة للطباعة والنشر ، بيروت، 1981، ص11.

[2] نقلاً عن: عزالدين بوكربوط: **المتبقين من العمّال بعد عملية التقليص من عددهم وفعالية التنظيم في المؤسسة العمومية الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة، الجزء الأول، جامعة الجزائر، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع، الجزائر، 2008، ص132.

[3] يوسف سعدون: **علم الاجتماع ودراسة التغير التنظيمي في المؤسسات الصناعية**، مخبر التنمية والتحولات الكبرى في المجتمع الجزائري، جامعة عنابة، دون تاريخ النشر، النشر، ص03.

الأفعال والأحداث من خلال العمل والاعتماد على المنهج الاستنباطي الذي ينتقل بنا من العام إلى الخاص، أو بالاعتماد على نظيره الاستقرائي الذي ينتقل بنا ممّا هو خاص إلى ذلك الذي هو عام.

ثانياً- المقاولة كظاهرة سوسيو-اقتصادية

إنّ الاهتمام بالمقاولة كظاهرة سوسيولوجية يعود كونها تتعرض للتغير الاجتماعي كباقي الظواهر الاجتماعية الأخرى، وهذا الذي يهم ويهتم به الباحثين في حقل علم الاجتماع بدرجة كبيرة، نظراً لاعتبار المعاينة السوسيولوجية هي مؤهلة أكثر من غيرها للتعامل مع الفعل المقاولاتي في شموليته كفعل جماعي واجتماعي له منطقه غير القابل للتجزئة، ذلك أنّ المقاولة هي معنية وبدرجة كبيرة بمشاكل التغير الموجودة على مستوى المجتمع الكلّي، بمعنى أنّ المقاولة تبقى عبارة عن وسط اجتماعي يتأثر بما يجري في محيطه من أحداث ووقائع، وهذا ما تأخذه الدراسة السوسيولوجية بنظر الاعتبار، لأنّه في هذه الحالة يكون من الأساسي بالنّسبة لعلم الاجتماع في دراسة المقاولات الحديثة التّعامل مع هذا الموضوع كميدان خصب لطرح القضايا الجوهرية التي يتركب منها هذا الفعل والتي هي في علاقات تبادلية معه، وهذا الذي سنحاول التطرق إليه من خلال هذا المدخل.

1- المقاولة وبعض المتغيرات الاجتماعية؛ أيُّ عَلاقةٍ وأيّ استفادَةٍ: سنحاول من خلال هذه الجزئية تقديم وتوضيح للعلاقة الممكن وجودها بين فعل المقاولة من جهة، وبين مجموعة من المتغيرات الأخرى التي يمكن أن ندرجها ضمن الحقل الاجتماعي من جهة أخرى؛ وذلك كما يلي:

- **المقاولة والمجتمع.- علاقة تبادلية-:** لفعل المقاولة دورٌ فعّالٌ في تنشيط مختلف مكونات النّسيج الاجتماعي للمجتمع وذلك الّذي يحدث من خلال تحديث مختلف التنظيمات الموجودة ضمن هذا النّسق العام، وفي هذا لدينا المقاولة التي هي أحد النّماذج شديدة التأثير على تحديث المجتمع وتطوره، وهذا باعتبارها نسقاً فرعياً من هذا النّسق العام الذي هو بحاجة إلى تفاعلات وتكاملات مختلف أنساقه الفرعية والجزئية هاته.

صحيح أنّه يتمّ التركيز في المنطلق على البعد الاقتصادي للفعل المقاولاتي كبعد حظي بكثير من الاهتمام بالدرجة الأولى، وارتباطاً بالقدرة التنافسية، والمصالح المباشرة والحيوية للمقاولة، إلاّ أنّ الاهتمام اليوم ينصب أيضا عن الدور الهام الذي تضطلع به المقاولة في بلورة واقع اجتماعي مجتمعي جديد، الأمر الذي من شأنه أيضاً أن يخلق أرضية ملائمة لتحقيق الأهداف التي تتوقف عليها نهضة المجتمع وتنميته، فلهذا اليوم تُعدُّ عملية تأهيل المقاولة ذلك المطلب المجتمعي المراد بامتياز، باعتبارها عاملاً أساسياً في توفير شروط التّوازن الاقتصادي والاجتماعي. فكثيرة هي المؤشرات الاقتصادية ذات التداعيات الاجتماعية: فمعدلات الاستثمار والبطالة، والناتج الداخلي الخام، ومعدل النمو والأرضية الاقتصادية ذات علاقة قوية بمعدلات التعليم والولوج إلى الصحة، ومعدلات الجريمة، والهجرة، ...الخ، ولعلّ هذا الارتباط بين تطور المجتمع وتأهيل المقاولة في ظل التحولات المهولة التي يشهدها العالم اليوم تجعل الاهتمام بظروف المقاولة وشروط اشتغالها الأولوية القصوى[1]، للمهتمين باتخاذ القرار على المستوى الماكرو سوسيولوجي في مختلف الدول، ذلك أنّ مصلحة المقاولة تلتقي على المدى البعيد بمصلحة المجتمع من جهة، وباعتبار المقاولة أنها ليست ملكا

[1] الامغاري وصال: **نحو مقاربة سوسيو ثقافية مندمجة**، مقال منشور بمجلة الاتحاد الاشتراكي، الرباط، تاريخ التحميل: 2019/12/10 على الساعة 20:47 من الموقع الآتي: http://www.alittihad.press.ma/ail.asp?codelangue=29&id_info=223163

لنفسها أو للمقاول الذي يملكها بقدر ما هي ملك لحاجات ورغبات أفراد المجتمع الذي يحتضنها وتستمد منه قوتها، وتزاول فيه نشاطها الاستغلالي من جهة أخرى.

إنّ تحديث المقاولة وتحديث المجتمع مرتبطان ولا يمكن الفصل بينهما لأنّ كل تغيير تقدم عليه المقاولة لتحسين قدرتها التنافسية لا يستجيب لمصالحها الحيوية والمباشرة فحسب، بل يؤهلها كذلك لكي تلعب دوراً رئيسياً في صنع واقع مجتمعي جديد، فالمقاولة من خلال دورها الاجتماعي والاقتصادي هذا هي مؤهلة فعلاً للمساهمة وبالشكل الفعّال في التّطور الذي يعرفه المجتمع على كافة المستويات. وهذا يعني أنّ الفعل التحديثي الموجه نحو تطوير القطاع الخاص المعول عليه بشكل أساسي في تحقيق النمو الاقتصادي، لا يعتبر كفعل قد تترتب عنه نتائج غير متوقعة أو غير مرغوبة كانعكاسات منحرفة، بل ينظر إليه باعتباره المسلك الوحيد أو الوصفة الجاهزة التي ينبغي اعتمادها في التعامل مع مشاكل المجتمع[1] التي هي مختلفة ومتنوعة.

انطلاقاً من هذا الذي سبق، وحتّى نبين ونؤكد على دور وأهمية المقاولات الموجودة في المجتمع في التّقليل من حدّة وسلبية هذه الظواهر الاجتماعية وغيرها من العراقيل التي تقف أمام تطور ورقي المجتمعات، نقول أنّه يكاد يحصل اتفاق "أكاديمي، عملي" حول تركيز الدول والحكومات من خلال الاعتماد على الإصلاحات السياسية والاقتصادية التي تضع في مقدّمة برامجها وخططها العديد من الآليات والسياسات في مجال تنمية منظومة القطاع الخاص في عملية التّنمية الشّاملة والمستدامة التي ترغب الحكومات تحقيقها لشعوبها ومجتمعاتها، وفي هذا طبعاً يوجد ارتباط وثيق وقوي بين كلّ من القطاع الخاص، والفعل المقاولاتي لدى أفراد المجتمع عموماً، ولدى فئة الشباب بشكل خاص.

➢ **المقاولة والثّقافة:** قبل الخوض في تقديم العلاقة بين هذين المتغيرين، يجدر بنا في بادئ الأمر محاولة توضيح مفهوم الثّقافة بشكل عامٍّ، فهي تعني من منظورها السّوسيولوجي حسب **انتوني غيدنز**: "جوانب الحياة الإنسانية التي يكتسبها الإنسان بالتّعلم لا بالوراثة، ويشترك أعضاء المجتمع بعناصر الثّقافة تلك التي تتيح لهم مجالات التّعاون والتواصل، وتمثّل هذه العناصر السّياق الذي يعيش فيه أفراد المجتمع، وتتألف ثقافة المجتمع من جوانب مختلفة مثل: المعتقدات؛ الآراء، وكذا القيم التي تشكل المضمون الجوهري للثقافة، ومن جوانب ملموسة مثل: الأشياء، الرّموز، أو التقانة التي تجسد هذا المضمون[2]"، بعد أن قمنا بتقديم هذا التعريف للثقافة نحاول الآن في البحث عن العلاقة التي تربط بين الثقافة والمقاولة، وكيف يمكننا الجمع بين الثقافة العقلانية التي يتطلبها الفعل المقاولاتي، والتي تكون مبنية على الترشيد العقلاني، وبين مختلف مكونات الثقافة غير العقلانية المتمثلة مثلاً في العرف والمعتقدات، ومختلف التصورات، ...الخ، الموجودة لدى المقاول وفريق العمل الذي معه[3]؟

---

[1] لحبيب امعمري: **التغير الاجتماعي ورهانات العولمة –المقاولة والثقافة– دراسة في عملية التحديث بالمغرب**، الجزء الأول، دار ما بعد الحداثة، فاس، المغرب، 2010، ص16.

[2] انتوني غيدنز: **علم الاجتماع**، ترجمة: فايز الصُيَّاغ، المنظمة العربية للترجمة، مؤسسة ترجمان، الطبعة الرّابعة، بيروت، دون سنة النشر، ص82.

[3] يونس بن مورو بنمورو: **ثقافة المقاولة؛ "مكوناتها وخصائصها"**، مقال منشور بجريدة الحوار لمتمدن-العدد: 3982 –الصادر بتاريخ: 2013/01/24 ضمن محور: الفلسفة، علم النفس، علم الاجتماع، والذي تمّ تحميله من الموقع الآتي: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=342349، بتاريخ: 2015/12/10؛ على الساعة: 20:47.

إنّ التّحولات التي عرفتها المجتمعات الحديثة في السّنين الأخيرة خلقت وضعية صعبة بالنسبة للتنظيمات الاقتصادية بصفة عامة والمقاولات بصفة خاصة، وإن كانت هذه الأخيرة مرشحة ومطالبة في الأصل وبصورة دائمة بالتّفاعل والدينامية مع محيطها، فهذه الوضعية تفرض على المقاولة حشد الطاقات التنظيمية والمالية ومختلف الموارد التي تتوفر عليها من أجل التّكيف السّريع مع متطلبات عصر لا يطيق الجمود والانتظار، واستجابة لذلك برزت تلك المرجعية التي تؤطر سلوك الأفراد والجماعات، والتي يدرج اسمها سوسيولوجياً بالثّقافة كمورد يمكن توظيفه لتحقيق برامج وأهداف المقاولة، فلهذا أصبح نجاح هذه الأخيرة يتوقف على إمكانية استغلال أو استعمال القيم والمعتقدات والمعايير ذات الانطباع القوي والمتين التي يحملها فريق المقاولة، فالثّقافة المجتمعية والتنظيمية أصبحت تمثل أداة تمنح الامتياز والتفوق لمن يجيد استعمالها[1] كأحد مدخلات الفعل المقاولاتي، ذلك أنّ الثّقافة يمكنها أيضاً أن تكون ذلك الاطار المرجعي للاستراتيجيات الفردية والجماعية المتبناة من طرف المقاول وجماعته أثناء مزاولة الفعل المقاولاتي، بمعنى أنّ مصدر هذه الاستراتيجيات هو أيضاً وليد لثقافاتهم وانتماءاتهم الاجتماعية[2].

إذن ومن خلال هذا الذي سبق معنا هنا يتبين لنا أن المقاولة هي أيضاً تمثل كيان اجتماعي ثقافي يشكّله المقاول وفريق العمل الذي معه، وحتّى سيكولوجي خالص لما نتحدث عن شخص المقاول في حدّ ذاته مثلاً أو عن فريق العمل الذي هو معه بشكل فردي، قبل أن تكون تلك الوحدة التي همّها تحقيق مشروع وجود المؤسسة ثم تحقيق المردودية واكتساح الأسواق عن طريق التّدبير الاقتصادي والعقلاني، فللثقافة الموجودة أو المكتسبة لدى المقاول وفريق العمل الذي معه، دور أساسي وكبير في التعبير عن هُوية المقاولة ومنه تقديم صورتها الخاصة ومن ثمّة المساهمة من خلال عامل الثّقافة هذا في تحقيق جزء من الأهداف المسطّرة من خلال تجسيدها الميداني والعملي وذلك عبر مباشرة ومزاولة الفعل المقاولاتي، ذلك أنّ فعل التأسيس هو فعل تراكمي يُتوَخّى منه الاستمرارية بواسطة الاعتماد على كل ما يتيح للمقاولة قيمة مضافة تضمن بها البقاء والديمومة، وفي هذا يبقى عامل الثّقافة الذي قدّمناه معنا أعلاه أحد أهم هذه العوامل التي يمكن الاعتماد عليها في تحقيق الفعالية للمقاولة، حيث يقول في هذا بالذّات الأستاذ **محمد المهدي بن عيسى**: "إنّ كفاءة المقاولة في مواجهة مشاكلها مع المحيط الخارجي أو المحيط الداخلي لا يتوقف على حداثة تكنولوجيتها وعلى دقة بنيتها التنظيمية أو حسن اختيارها لاستراتيجيتها بل يتوقّف على قدرة هذا النسق الاجتماعي على إنتاج ثقافة تؤهله في خلق الاندماج والانسجام وتعبئة الموارد التي يتوفر عليها من أجل حل المشاكل التي تواجه المقاولة[3]"، وعليه فإنّ كل من "**ميشال كروزيه**"، و "**ايرار فريدبارغ**" يقولان في ظلّ الحياة الجماعية داخل المقاولة: "أنّ الأدوات الثّقافية هي التي تسمح للفريق أن يشكل وأن يعمل ليس فقط على معالجة القضايا التي تتعلق بالاندماج والانسجام ولكن كذلك أن يجد الحلول لكيفية تعبئة الموارد والمعارف والكفاءات ووحيد المصالح المختلفة أو حتى المتضاربة من أجل استمرار هذه المجموعة وبقائها[4] في ظل معطيات

[1] لحبيب امعمري: مرجع سابق، ص31.

[2] Michel Crozier, E. Friedberg, **L'acteur et le système**, Edition du seuil, Paris, 1977, p184- 185.

[3] محمد المهدي بن عيسى، **ثقافة المؤسسة –دراسة ميدانية للمؤسسة الاقتصادية العمومية في الجزائر–**، أطروحة دكتوراه دولة في علم الاجتماع "غير منشورة"، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005/2004، ص141 بتصرف.

[4] Michel Crozier, E. Friedberg, ibid, p184.

البيئة الراهنة. وطبعاً هذا إن تمّ استغلاله واستخدامه على أحسن ما يرام، وفي الوقت الملائم لذلك، وليس باللاّعقلانية أواللاّوظيفية التي تعرفها مجتمعاتنا اليوم –العالم الثالث بشكل خاص يعني-.

- **المقاولة والنّمو الاقتصادي:** يعتبر مصطلح النّمو الاقتصادي من المفاهيم التي هي منتشرة بكثرة ضمن الأدبيات الاقتصادية بالمقارنة مع انتشارها في علم الاجتماع، بمعنى أنه هو ذو منبع وتوجه اقتصادي بالدرجة الأولى، لكن من الناحية الفعلية والعملية لا يعني أنّه بمنأى أو معزل عن باقي العلوم والتخصصات، وهذا الذي مفاده أنّه قائم بذاته من خلال علاقة وثيقة مع الحقل السوسيولوجي، بمعنى أنّ هذا المتغير هو من الاهتمامات الأساسية التي يعنى بها علم الاجتماع، وهو يعرّف من المنظور الاقتصادي بأنّه: "يتمثّل في توسع قدرة الدولة على إنتاج البضائع والخدمات التي يرغب فيها سكانها خلال فترة زمنية معينة[1]"، فهو إذن تعبير كمّي عن حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي، من السّلع والخدماتِ التي يرغب فيها سكان البلد من أجل تلبية حاجياتهم المتنوعة خلال فترات زمنية معينة، وهذا الذي يتحقّق من جرّائه –النمو الاقتصادي– زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.

إنّ هذا النّمو الذي حاولنا تقديمه أعلاه، وبافتراض أنّه يحقق ويلخص معظم ما هو منتظر من عملية التحديث داخل المجتمع، لا يمكننا رهنه ببعض الإجراءات التقنية أو ببعض التّدابير التي يستهدف منها تنشيط القطاع الإنتاجي أو ما شابه ذلك لتحسين الأداء المقاولاتي، لكنّنا في المقابل ومن منظور سوسيولوجي نعرف تماما عند تحليل الفعل الجماعي والمنطق الذي يتحكّم في التنظيمات الاجتماعية أنّه قد نقف أمام إمكانية التعارض بين المصالح المباشرة للمقاولات من جهة، وبين مصلحة المجتمع المتمثلة في تحقيق نمو اقتصادي مرتفع وقار من جهة أخرى، وهذا ما يأخذه علم الاجتماع بنظر الاعتبار، حيث أنّ الاعتقاد في وجود علاقة ميكانيكية ومباشرة بين تقوية النسيج الصناعي من جهة، والنّمو الاقتصادي وما يحمل معه من انعكاسات ايجابية على المجتمع من جهة ثانية، يكرس في واقع الأمر تصوراً حول المقاولة أقل ما يقال عنه أنّه طابع إرادوي[2]، ويعني هذا الذي سبق معنا أعلاه أنّه من أجل المساهمة الفعّالة في عملية تحقيق النّمو الاقتصادي ومنه التّنمية الشّاملة من خلال الاعتماد على القطاع الخاص والممثّل بدوره بالفعل المقاولاتي، الذي يقوم بدوره في التّقليل من حدّة المشكلة الاقتصادية، من خلال توفير مختلف السّلع والخدمات التي يحتاجها أفراد المجتمع ولو على المدى القريب، لا بدّ من تظافر جهود مختلف الفاعلين الاجتماعيين وفي مختلف مستويات ومراكز القرار، وهذا طبعاً حتّى يتمّ إحداث فعل مقاولاتي فعّال بإمكانه رسم خريطة للنسيج الصناعي و/أو الخدماتي المحلي، ومنه تحقيق المتطلّبات الاجتماعية السّالفة الذّكر وبكل عقلانية مُمْكنة، وهذا الذي بدوره يظهر لنا جليّاً تلك العلاقة التبادلية بين فعل المقاولة والنّمو الاقتصادي باعتباره عنصر لا يستهان به في معادلة التنمية المستدامة من جهة، والّذي يبين لنا أيضاً بدوره ذلك التّداخل العلمي والمعرفي الذي يمكنه أن يحصل بين كل من حقلي علم الاجتماع وعلم الاقتصاد؛ من جهة أخرى.

- **المقاولة والعولمة:** لقد أصبح مصطلح العولمة مفهوماً مميزاً وذو مكانةٍ مَرمُوقةٍ في العلومِ الاجتماعيةِ، وقولاً جوهرياً في توصيات خبراء الإدارة، وصيغة متكررة لدى السياسيين من كل اتجاه ايديولوجي، وهي تتمتع بمؤشرات ودلائل واسعة وقوية؛ مفادها أنّنا نعيش في عصر يتحدّد فيه الجانب الأكبر من الحياة الاجتماعية بواسطة عمليات عالمية تذوب فيها بالتّدريج الثّقافات

[1] اسماعيل عبد الرحمان وآخرون: **مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد**، دار وائل، عمّان، 1999، ص373.

[2] لحبيب امعمري: مرجع سابق، ص19.

والاقتصادات والحدود القومية، وفي قلب هذا التّصور تتشكّل فكرة عملية العولمة[1]، وهي تعرّف من المنظور السوسيولوجي بأنّها: "تلك العمليات التي تضفي الزّخم والكثافة على العلاقات الاجتماعية المتبادلة المتداخلة، ... وهي لا تقتصر على تطورِ وتنامي الشّبكاتِ والنُّظُمِ الاجتماعيةِ والاقتصادية بمنأى عن اهتماماتنا المباشرة، فهي في نفس الوقت ظاهرة محلية تؤثر فينا جميعاً في حياتنا اليومية[2]"، وبمعنى آخر أنّ العولمة هي عبارة عن علاقة بين مستويات متعددة –اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، ...الخ– ومختلفة لكنها تشترك جميعاً في قابليتها للتّحليل السوسيولوجي وفي شتى مجالات الحياة، وخاصة لما نلاحظ اعتماد العولمة على الوسائل الإعلامية القوية وحركة رؤوس الأموال لإثبات الاختلافات الثقافية والاجتماعية في العالم، ومن أبعاد العولمة من منظورها السوسيو–ثقافي هو أن يسير البشر على النمط الغربي، ووفق تقليده وسلوكه.

انطلاقاً من هذا الذي سبق يمكننا القول بأنّه لقد أدّت العولمة إلى إحداث مجموعة من التّغيرات على مستوى الأفعال الاجتماعية، والاقتصادية وكذا السياسية، أمّا نحن ومن خلال عملنا هذا والذي تقيده منهجية البحث العلمي عن طريق التقيّد بالسير في إطار أهداف هذا المقال، فإنّنا نحاول أن نربط بين العولمة وبين ما أحدثته على مستوى المقاولاتية، التي تعتبر بمثابة أحد الأفعال السوسيو–اقتصادية التي تأثرت وتتأثر بظاهرة العولمة هاته، حيث "يبقى المؤكّد في هذا النّطاق هو أنّ العولمة شكّلت ولازالت تُشكِّل موضوعاً للتعبير عن مواقف وانطباعات مختلفة بخصوص المرحلة الحالية التي تمر بها المجتمعات المعاصرة، وهي مواقف توحي في أغلب الأحيان بحتمية من نوعٍ جديدٍ، وهي حتمية الخضوع عن وعي وقناعة لسلطة الاقتصاد والمال في المجتمع...[3]"، ذلك أنّ الحديث عن العولمة هو حديث عن الرأسمالية في الفضاء العالمي، الأمر الذي يضعنا كدول نامية أمام ضرورة التكيف مع هذا الواقع الجديد والذي لم نكن نريده أصلاً ولا نطيقه، وذلك نظراً لانعدام المجالات والإمكانات الواسعة لدينا كي نتحكّم بواسطتها في هذا المقام، معنى ذلك أنّ هذا الواقع الذي نعيشه ونتحدث عنه هو واقع في حقيقة الأمر صنعته مجتمعات قطعت أشواطاً هامّة في مجال التصنيع، وهي توجد في طليعة التقدّم على المستوى العلمي والتكنولوجي، الأمر الذي يفرض علينا كدول عالم ثالث أن نحاول الاندماج في هذا الاقتصاد العالمي الجديد عن طريق الاعتماد على القطاع المقاولاتي، ذلك أنّ هذا الأخير له خصائص ومتطلبات "مالية، بشرية، تقنية، تنظيمية، ...الخ" هي في إطار المعقول وقد تتوفر عليها أغلب الدول بالمقارنة مع تلك المتطلبات والإمكانات الواجبة التوفر عند المباشرة في انجاز المشاريع الكبيرة، كنقطة انطلاق يعني نحاول من خلالها تشكيل نسيج صناعي، وقاعد اقتصادية متينة وقوية مع مرور الزمن، كي نتفادى به وضعية التهميش المحملة لمجموعة من المخاطر المرتبطة بمكانتنا على الساحة الدولية، وهذا باعتبار العالم بمثابة القرية الصغيرة التي تغيب فيها الحدود السياسية والجغرافية بين الدول في إطار العولمة التي نعيشها الآن والتي أفرزت لنا مجموعة من المخرجات الجديدة وبسبب جملة من الأحداث السياسية والاقتصادية مثل: الأزمة المالية العالمية لسنة 2007، حيث تولّدت لدينا آليات وميكانيزمات أخرى جديدة والتي تحولت بنا من فكرة الإنتاج الكبير ذي المواصفات القياسية إلى طرائق إنتاج أكثر مرونة، والانتقال من مفهوم الشركة الكبيرة إلى شركات احتكار الأقلية ذات الجذور

[1] بول هيرست، جراهام تومبسون: **مساءلة العولمة، الاقتصاد الدولي وإمكانات التحكّم**، ترجمة: ابراهيم فتحي، المجلس الأعلى للثقافة، 1999، ص04، بتصرف.

[2] انتوني غيدنز: مرجع سابق، ص116.

[3] لحبيب امعمري: مرجع سابق، ص23.

القومية باعتبارها العامل الاقتصادي السّائد على نحو لا يقبل تحديّا إلى عالم أكثر تعقيداً من المشروعات متعددة القومية إلى الشركات الكبيرة ذات الهيكل الأقل تصلبا والبروز المتزايد للشركات الصغرى[1] وبمختلف الصيغ والأشكال المتناثرة عبر دول العالم. كما يمكننا القول أيضاً أنّه إذا كانت العولمة فرضت على أغلب الاقتصاديات –خاصّة الضّعيفة منها– ضرورة الاعتماد على المشاريع المقاولاتية كمنفذ للانضمام في هذا الواقع الجديد، فهي أيضاً قدّمت بذاتها مجموعة من الأساليب والوسائل والطرق التي من بينها نقدم ما يأتي على سبيل المثال لا على سبيل الحصر: الاندماج؛ الشّراكة؛ التكتل؛ التعاون؛ التحالفات؛ الاعتماد على أساليب التكنولوجيا،.... الخ. لهذه المشاريع المقاولاتية والتي استعانت بها واستعملتها في أنشطتها الاستغلالية من أجل تحقيق أهدافها.

➢ **المقاولة والتّحديث:** قد نتفق جميعاً على أنّ ظهور المقاول على حاله العصري كان جزأ لا يتجزأ من التّحول والتّغير الذي عرفه الواقع الأوربي خلال قرون مضت وعلى مختلف المستويات، "الاجتماعي، الاقتصادي، السياسي، الثقافي، ...الخ"، ولهذا يبقى ذلك الذي مرّت به أوروبا بمثابة نموذج ينبغي الاقتداء به كمرجعية بالنسب للمجتمعات التي هي بعيدة عن التحولات الكبرى والّتي هي تبحث عن التّحديث والتّطوير نحو ما هو أفضل وأحسن، بمعنى أنّ الخروج من التخلف والالتحاق بركب المجتمعات المتقدمة لا يصبح مُمكنا إلاّ إذا تحقق لهذه المجتمعات الرّاغبة في ذلك مستوى محدّد من نفس العوامل أو الشروط التي هيّأت الظروف وكانت سبباً في تقدّم الغرب والتي من بينها وكما سبق معنا أعلاه إحداث الفعل المقاولاتي؛ ذلك أنّ المقاولة والحداثة مرتبطان ببعض، أمّا كلمة التحديث هاته التي سبق معنا فهي تعني من منظورها السوسيولوجي بأنّها: "تقدّم المجتمع وانتقاله إلى مستوى أعلى من التّنظيم والتّطور[2] مقارنة بذي قبل"، ومنه فإنّ البحث عن العلاقة الموجودة بين كل من الفعل المقاولاتي والتحديث يقودنا إلى طرح تساؤل رئيسي مفاده: هل للمقاولة القدرة على الاستجابة لنداء التّغيير في المجتمع، ومواجهة تحديات المنافسة في نفس الوقت؟؛

إنّ عملية التحديث هاته التي نتحدث عنها ونرغب فيها كدول نامية من خلال الاعتماد على القطاع المقاولاتي هي في واقع الأمر خضوع واستلام لا نتحكم فيه بدرجة كبيرة، وذلك نظراً لمجموعة من الظروف السوسيو–ثقافية التي تشكل هُوية الفرد المقاول، بمعنى أنّها تشكل مرجعية من نوع خاص للمقاولين في هذه البلدان غير المتقدّمة، بينما يوجد مقابل هذا متغيرات بيئية تجبرنا على التكيف السّريع مع مختلف هذه التّطوّرات والتّغيرات الحاصلة على مستواها، والتي حقيقة تعتبر الدول الغربية ذات ريادة وسيادة فيها، وهذا الّذي يضعنا أمام وضعية مفادها أنّه لا يمكننا أن نفكر في حالة التحديث هاته بمعزل عن القيام بعلاقات مع الغرب، وذلك نظراً للذي سبق معنا أعلاه حول أسبقية الغرب في إحداثه لمختلف التغيرات التي عرفتها مجتمعاته خلال القرون الماضية.

إنّ المراهنة على القدرة التنافسية للقطاع الخاص من خلال أداء المقاولة، وكذا على وعي المقاولين بالدور الاجتماعي الذي يضطلعون به تنبني في الواقع على نظرة معينة حول المقاول، هي تقوم على أساس أنّ الفرد في هذا المجال يسعى إلى تحقيق أهداف خاصة وفي الوقت ذاته إرضاء مطالب أخرى هي ذات طابع مجتمعي، وهذا يتم بطريقة من الصّعب بمحال أن يفصل بواسطتها المقاول بين ما يشكل مصلحة خاصة له ولفريق عمله، وما يشكل أهدافاً عامّة بالنسبة للمجتمع ككل، خصوصاً وأنّ أغلب

[1] بول هيرست، جراهام تومبسون: مرجع سابق، ص09.

[2] لحبيب امعمري: مرجع سابق، ص28.

مقاولات اليوم لها من الخصائص ما لا يسمح لها بالتكيف السّريع مع المتطلبات الجديدة التي يفرضها اقتصاد اليوم، بحيث أنّه إذا كان الجمود في حدّ ذاته يشكل نوعاً من الخطر على المجتمعات، فإنّ التّحديث هو الآخر بدوره له كلفته المعيّنة، وهذه الكلفة قد تكون من الأهمية بحيث يصبح الإبقاء على الطرق المألوفة في العمل شيئاً مقبولاً ومفهوماً في آن واحدٍ، ذلك أنّ المنافسة تتطلّب القيام بأقصى الجهود والمتواصلة للبقاء في هذا مجال هذه المنافسة، ثمّ إنّ هذا الاستثمار الذي نتحدّث عنه هو ككل مشروع يتعلّق باحتمالات المستقبل التي لا يمكن التحكّم فيها بشكل مطلق، وكاقتحام للمجهول هو في جوهره وكأيِّ فعل اقتصادي هو يحمل نوع من الإقدام والمخاطرة التي قد تكون موضوع إحجام أو تردّد.

يبقى هذا الدور الذي حاولنا تقديمه يشكل لنا بمثابة استعداد اجتماعي واقتصادي هو على عاتق المقاول في حدّ ذاته، والذي يتشكل هو الآخر بدوره من مجموعة من الخصائص النفسية والثقافية التي تطبع المقاول المعاصر، والذي يكون بمثابة فرد له القدرة على التفكير ليس فقط في المشاكل الصغيرة المرتبطة ببيئته المباشرة، بل في مشاكل وقضايا تتجاوز حدود مجاله الخاص، فهو شخص يتمتع بالقدرة على تقمّص دور المسؤول الحكومي عندما يكون هذا الأخير بصدد إيجاد حلول لمشاكل المجتمع، فالأمر يتعلّق هنا بفرق أساسي على مستوى نمط التفكير والتصرّف الذي يميز المجتمع الحديث دون غيره من المجتمعات بناءً على الكيفية التي يتدبّر الناس بها أمور حياتهم، فهذا المقاول الذي نتحدث عنه وبخصائصه الذاتية يشكل مرآة بالنسبة لمجتمعه والذي يكون في نهاية التّحليل بمثابة التجسيد الحقيقي للانتقال من النمط التقليدي إلى النمط الحديث[1]؛ "من المجتمع الكلاسيكي القديم إلى المجتمع المعاصر الحديث".

➢ **المقاولة والسّياسة:** يُعتبر مجال السّياسة معقدٌ لكونه يرتبط بحياة المجتمع سواء كان هذا المجتمع بدائيا أو متطوراً، حيث يرجع هذا التعقيد إلى كون علم السياسة يبحث في ماهية القوة التي تأخذ لها صورة السلطة والتي يفترض وجودها البحث في كيفية عملها وتصرفها والأرضية الاجتماعية الاقتصادية والثقافية التي تستند عليها، يضاف إلى ذلك أنّ علم السياسة يبحث في إشكالية الدولة كتعبير عن القوة الجماعية للمجتمع المنظم وذلك من خلال دراسة تشكيلات مؤسسات الدولة ووظائفها والصلاحيات المناط بها للقيام بنشاطاتها بهدف المحافظة على سيرورة المجتمع، وهي التي يعرفها **انتوني غيدانز** بأنَّها: "الوسائل التي تستخدم بها السّلطة لتفعيل الأنشطة الحكومية في نطاق معين ووفق مضمون متميز، ويمكن لمجال النشاط السياسي أن يتجاوز الأجهزة والمؤسسات الحكومية[2]" وهو يدرجها ضمن المحاور المركزية والمحورية التي يوليها علم الاجتماع بالاهتمام والدراسة، وفي هذا توصلت الأبحاث والدراسات إلى أهمية الفعل المقاولاتي فيما يتعلق بدوره السياسي والاجتماعي في تنمية المجتمع "فهناك فوائد سياسية واجتماعية من خلال تشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا لغرض تكوين طبقة من المقاولين الصغار المستقلين والذين يعتبرون عاملا ضروريا في مجتمع ديمقراطي[3]"، لأنّه وفي هذا المنحنى تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمثابة المجال الحقيقي الذي تنشأ فيه روح

[1] المرجع السابق، ص26- 27.

[2] أنتوني غيدنز: مرجع سابق، ص467.

[3] Sellami (A), **Petite moyenne industrie et développement économique**, ENAL, Algérie, 1985, pp118-123.

المقاولة، والذي يعد أساسيا في كل مشروع للتنمية والتطور الصناعي، لأنّ إعطاء نفس الفرص لجميع أفراد المجتمع، فيما يتعلق بإنشاء المؤسسات وبالتّالي المشاركة في التنمية، يعبر عن واقع ديمقراطي من جهة، كما أنّه يحقق نوع من العدالة الاجتماعية من جهة أخرى، إذا فالفعل المقاولاتي عامل للمشاركة في التنمية وعامل للاستقرار السياسي والاجتماعي.

ثالثاً- السوسيولوجيا كصمّام أمان للفعل المقاولاتي.

حقيقةً لإنّ المقاولة تعد من المفاهيم الأكثر تداولاً في الحقل الاقتصادي وبشكل مميز، إلاّ أنّ علم الاجتماع هو أيضا وباعتباره علماً مستقلاً بذاته؛ له منهجه وموضوعه الخاص به حاول هو الآخر تقديم مقاربة لهذا المفهوم تتجاوز ذلك البعد الاقتصادي والتقني الجاف، انطلاقاً من سوسيولوجيا التنظيمات.

إنّ سوسيولوجيا التنظيمات حاولت فهم وتحليل علاقة السّلطة والتبعية واستراتيجية الفاعلين التي تشكّلت على خلفية هذه العلاقات وعلى أساس مناطق الشك واليقين، التي لم يتمكن النّسق التنظيمي أن يشملها، فهذا التصور تم تعميقه لاحقاً من قبل سوسيولوجيا المقاولات، التي اعتبرت المقاولة على أنّها كيان اجتماعي قبل أن يكون اقتصادي منتج لكيانات اجتماعية تتحكّم فيه روابط اجتماعية ويوجد فيها فاعلون بمثابة أعضاء يتماهون في هذه المقاولة الاجتماعية التي تشكل مجموعة انتماء بالنّسبة إليهم ولو كان عددهم من منظور إحصائي محدود، كما أنّ هذا الكيان الذي يكونها، منتج للثقافة التي تعبر عن قدرته على الفعل والعمل الجماعي والذي يهدف إلى تحقيق الهدف المشترك والتغلب على الإشكالات التي تواجهه، ومن ثمّة إيجاد الحلول المناسبة، حيث يقول **فيليب برنو** في هذا الصدد بأنّ المقاولة هي مكان مستقل (نسبيا عن المحيط والمجتمع) منتج للضوابط التي تحكم العلاقات الاجتماعية، هذه الضوابط هي التي تشكل نقطة ارتكاز في التحليل الاستراتيجي للفعل الجماعي عند كروزييه، لكن المقاولة أصبحت الآن مكاناً تنشأ وتتشكل فيه الهوية والثقافة والاتفاقات الاجتماعية التي لا يمكن أن تكون لو لم يكن هناك حد أدنى من الثقة المبنية على التصور الجماعي والخيال المشترك بيم مختلف الأطراف الفاعلة في انشاء وبلورة، فسيرورة الفعل المقاولاتي.

إنّ سوسيولوجيا المقاولات تجاوزت ذلك الطرح الذي يعتبر أن المقاولة وحدة اقتصادية تتوقف نجاعتها على مدى قدرتها على تقسيم العمل وتوزيع المهام الجزئية على الفاعلين كما ترى التايلورية، ولا على قدرة أعضاءها على خلق قواعد تضبط استراتيجياتهم وتوجهها حسب **كروزييه** بل على مدى قدرتها أن تكون مؤسسة اجتماعية ناتجة للهوية الاجتماعية ومنتجة لثقافة تجعل من أعضاءها يشعرون بالانتماء إليها وليست مجرد إطار إداري يتم الانتساب إليه. إذ أن نجاعة المقاولة أصبح يحكمها مستوى التشكّل الاجتماعي وليس القدرة على تجزئته كما هو الحال في فلسفة التنظيم العلمي للعمل. [1]

هو إذن حراك علمي وعملي جاءت به الأفعال الاجتماعية، وهي الحالة التي أوصلتنا إلى النّظر إلى التنظيم داخل أي مؤسسة كظاهرة اجتماعية مؤهلة للتغيير والتطور كباقي الظواهر الاجتماعية الأخرى، ولهذا تبيّن في السّنوات الأخيرة أنّ الاشتغال على التّنظيم وتحليله يستقطب الكثير من الاهتمام ويتطلّب تدخل مجهودات متنوعة المنافذ يبدلها خبراء ومتخصصون كل من موقع

نقلاً عن: كريم شويمات: **دوافع إنشاء وسيرورة المؤسسة المصغرة لدى الشباب البطال**، أطروحة دكتوراه العلوم "غير منشورة"، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، تخصص تنظيم وعمل، جامعة الجزائر-2-، الجزائر، ص78.

[1] محمد المهدي بن عيسى: مرجع سابق، ص232-233.

اختصاصه. إلاّ أنّه يبدو أن المقاربة السوسيولوجية تحظى بامتياز؛ الأمر الذي يجعلها عند أصحابها مؤهلة بشكلٍ أكبر للتعامل مع الفعل المقاولاتي في شموليته كفعل جماعي اجتماعي، وخاصة بعد أن قدّم **اميتاي اتزيوني** مفهوماً جديداً للتنظيمات والذي قال من خلاله بأنّها: "وحدات اجتماعية يتمّ انشاؤها من أجل تحقيق أهداف معينة، والتي يمكنها حتى أن تتعارض مع أهداف أعضاء هذا التنظيم[1]"، بمعنى أنّ عناصر وآليات الضبط الاجتماعيين تغيّرت ولم تبق تلك التي كنا نعرفها سابقاً، خصوصا تلك التي كانت تعتمد على مؤشرات وأبعاد الاتجاه الاقتصادي البحت، وذات الطابع البيئي المغلق.

وفي هذا أصبح من المؤكد اليوم أنّ الفوائد والنتائج التي تحققها المقاولة اليوم تدخل في صميم المقاربة السوسيولوجية الحديثة وذلك على أكثر من مستوى. فمن جهة، المقاولة توجد في المجتمع وتنتج قيماً مادية، وخدمات وأفكاراً، ومن جهة ثانية المجتمع في بعده السوسيو–ثقافي ليس عديم التأثير على المقاولة، لأنّ ما تحققه المقاولة تظهر أثاره على المجتمع برمته، ومن خلال؛ وبفضل الدور الاقتصادي والاجتماعي الذي تضطلع به داخل المجتمع، تؤثر بشكلٍ قويٍّ على تقويةِ النسيجِ الاجتماعيِ والمساهمةِ في التطورِ على مستوياتٍ متعددةٍ[2]، هي مرحلة فكرية إذن تغيرت من خلالها تلك المسلمات والافتراضات الأساسية والرئيسية التي تتشكل منها المقاربة السوسيولوجية بصفة عامة، فالمقاولة بالنسبة لعلماء الاجتماع حسب عالم الاجتماع الفرنسي **سان رونو سوليو** كما جاء في كتابه: "L'Entreprise c'est une affaire de société" ليست مجرد نصوص وقواعد قانونية، بل إنّها تتشكّل من روابط اجتماعية معقدة وأصلية، فالمقاولة تمتلك تاريخها الخاص الذي يكونه الفاعلون الاجتماعيون كرد فعل على الإشكالات الداخلية والخارجية المطروحة عليها؛ بمعنى أنّ المقاولة ليست مرآة عاكسة لمحيطها لدرجة أنّها تصبح مجرد إطار لثقافة هذا المحيط، بل إنّ للمقاولة كيانها الخاص بها يحكم الممارسات الفردية والجماعية ويتفاعل معها ويؤثر فيه. ولذا عندما نتكلم عن ثقافة المقاولة فإننا لا نتكلم على ثقافة المجتمع في المؤسسات بل نتكلم على ثقافة المقاولة كنتاج للكيان الاجتماعي المتفاعل داخلها وبصفتها منظمة تتميز بالاستقلالية النسبية عن المحيط المتواجد فيه[3]. بمعنى أنّنا أصبحنا نعيش مرحلة فكرية تنظيرية للمقاولة يتمثل موضوعها بالأساس في ثقافة المقاولة وسوسيولوجية أفعالها في ظلّ النظام البيئي المفتوح، لأنّه من المعلوم أنّ التّطوراتِ والتّحولاتِ التي عرفتها المجتمعات الحديثة أدّت إلى ظهور وضعية صعبة داخل التنظيمات الاقتصادية. فهذه الأخيرة ليست مطالبة فقط بتحقيق النتائج المادية والمألوفة التوقع من المنظور الاقتصادي الجاف: "إنتاج القيم المادية، الرفع من الإنتاجية وتحقيق الربح في ظل المنافسات المتزايدة،...الخ"، ولكنها مطالبة بالتفاعل المتواصل مع محيطها من خلال ما يحدث داخلها، والقوانين المنظمة داخلها. في هذا السياق ظهر الاهتمام بضرورة إدماج مفهوم الثّقافة واعتبارها إضافة نوعية وموردا يمكن توظيفه لتحقيق أهداف وبرامج المقاولة خصوصا في ظلِّ المتغيرات السوسيو–اقتصادية، والسّوسيو–ثقافية التي تعيشها مجتمعات اليوم.

---

[1] طلعت ابراهيم لطفي: **علم اجتماع التنظيم**، دار غريب، القاهرة، 2007، ص23.

[2] الامغاري وصال: **نحو مقاربة سوسيو ثقافية مندمجة**، مقال منشور بمجلة الاتحاد الاشتراكي، الرباط، تاريخ التحميل: 2019/12/10 على السّاعة 20:45. من الموقع الآتي: http://www.alittihad.press.ma/ail.asp?codelangue=29&id_info=223163

[3] محمد المهدي بن عيسى: مرجع سابق، ص143.

إنّ هذه المقاربة السوسيو–ثقافية تؤكد العلاقة الموجودة بين التطور الذاتي للمقاولة على المستوى الاقتصادي، وتطور المجتمع وتحديثه ككل. ويكفي في هذا المجال الإشارة إلى الدور الذي لعبه المقاول في المجتمعات الأوربية ليتبين أن الحداثة كانت تحولا على مجموعة من المستويات، وخاصة منها مؤسسات وثقافة المجتمع، فالحداثة كانت تغيراً واضحاً على مستوى السّلوك والعلاقات الاجتماعية برمتها، ذلك أنّ المقاولة تنتعش بالثّقافة وتنتجها في نفس الوقت، حيث يؤكد المنحيان المرتبطان بمفهوم ثقافة المقاولة أنّ الأمر يتعلّق بعلاقة متبادلة التأثير: من المجتمع إلى المقاولة أو من المقاولة إلى المجتمع، وهذا إذا اعتبرنا أن المقاولة هي النواة الأساسية المكونة للنسيج الاقتصادي.

إنّ هذه المقاولة التي انتصر لها الكثير من الباحثين والسوسيولوجيين تجد نفسها أمام صعوبتين على الأقلّ: أوّلهما: وجود تخوف مشروع من أن تؤدي هذه العناية بثقافة المجتمع وقيمه، ومدى تدخلها في المقاولة كتنظيم، إلى السّقوط في نزعة ثقافوية قد تضعف دور عوامل أخرى في تطور المقاولة وتحديثها. ثانياً: لابُدَّ من التّحلّي بالكثير من الحذر عند استدعاء المتغير الثقافي في منحييه نظراً لصعوبة التوصل إلى معرفة موضوعية دقيقة، وقابلة للقياس لطبيعة الدور الذي يلعبه المتغير الثقافي في نشاط التنظيم.

لقد أصبح اليوم الاهتمام متزايدا بأهمية التعدد المقارباتي والتظافر المعرفي في تناول الظاهرة المقاولاتية، باعتبارها ظاهرة تستدعي أكثر من تخصّص، وتحيل على دراسات وأبحاث ذات طابع اقتصادي ومالي، كما تنهل من التطورات المعرفية المتنامية في مجال تخصصات العلوم الإنسانية[1]، والقانونية، والاجتماعية، وكذا التقنية،...الخ، فهي عوامل ومؤشرات إذن تبين لنا أحقية المقاولة بأن تكون بمثابة مادة قابلة للقراءة والتّحليل السوسيولوجيَيْن، وعليه فإنّ مجموع البحوث المتعلقة بالمقاولة بمعنى المتعلقة بإنشائها، مسارها الاستغلالي، المقاول صاحب المؤسسة وبنشاطاته،...الخ، شكّلت مادة مهمة وذات وزن لموضوع علم الاجتماع، وهذا الذي أثراه هذا العلم إلى جانب حقول معرفية أخرى كالاقتصاد، علوم التسيير، علم النفس والأنثروبولوجيا، ...الخ، وهذا ما سنحاول التأكيد عليه من خلال العرض الآتي.

رابعاً– الإطار التنظيري "المقارباتي" للفعل المقاولاتي

لقد تعدّدت وتنوّعت البحوث والدّراسات التي اهتمت بكلٍّ من المقاولة كفعل والمقاول كفاعل، وهذا نظراً للدور الكبير والفعّال الذي تسهم به المقاولاتية بشكل عام في التنمية المستدامة للمجتمعات، فهي تعتبر بمثابةِ حلقةِ الوصلِ بين الإبداعِ؛ الابتكار؛ وبين التّطبيق الميداني لهذه الأفكار النّظرية من جهة أخرى، وهذا من خلال تسخير عوامل الانتاج (رأس المال، الأرض، العمل)، بالإضافة إلى المقاول الذي يعتبر المحرك الأساسي والفعلي لهذا النّسق. فهي إذن عملية تنسيق بين الموارد المادية والخصائص الذاتية التي يمتلكها أو اكتسبها المقاول من أجل استحداث أو تطويره لنشاط اقتصادي وذلك من خلال ديناميكية خلق المؤسسات وبالتّالي؛ تقديم القيمة المضافة للاقتصاد الوطني من خلال المساهمة المباشرة وغير المباشرة لهذه المقاولات على المستوى الوحدوي – الجزئي.

[1] الامغاري وصال: **نحو مقاربة سوسيو ثقافية مندمجة**، مقال منشور بمجلة الاتحاد الاشتراكي، الرباط، تاريخ التحميل: 2019/12/10 على الساعة 20:45. من الموقع الآتي: http://www.alittihad.press.ma/ail.asp?codelangue=29&id_info=223163

أمّا على مستوى الحقل المعرفي، والأدبيات النّظرية فهناك عديد الاتجاهات والمقاربات التي قدّمت محاولات تنظيرية لتحليل وتفسير الفعل المقاولاتي كحدث وظاهرة سوسيو اقتصادية، الأمر الذي يبين لنا أنّ الفعل المقاولاتي هو في قلب نقاش ابستمولوجي عريق[1]، ومن بين هؤلاء الباحثين الذين اهتموا بهذا النّوع من الدراسات والأبحاث من خلال محاولاتهم التنظيرية نقدم ما يأتي:

1- الفعل المقاولاتي عند جوزيف شومبيتر: بالرّغم من مختلف الدراسات التي قدّمها معظم الباحثين والمفكرين فيما يخص المقاول، إلاّ أنّ هذا الأخير لم يصبح محورياً في التطور الاقتصادي، إلاّ مع ظهور الأبحاث التي قام بها شومبتير سنة (1935)، ومن خلال مؤلَّفه "نظرية التطوّر الاقتصادي" والتي من خلالها حصل بعدها على لقب "أب المقاولاتية"، فهذا الباحث يرى بأنّ المقاول هو شخصية محورية؛ رئيسية؛ ومركزية في التنمية الاقتصادية، لأنّه يعد الفاعل الذي يتحمل المخاطرة –هي تعبير مفاده عمل المقاول في ظروف تميزها حالة عدم اليقين والوُضوح–، من أجلِ الإبداعِ وخلقِ الفرصِ والعلاقاتِ الجديدةِ للإنتاجِ، سواء كان ذلك على مستوى المؤسساتِ الصّغيرةِ أو الكبيرةِ، فهو يرى أنَّ المقاولَ الحقيقي هوَّ ذلكَ الرجل ذو النّظرِ الثّاقبِ، وهو المبدع الذي يتمكّن من إحداث حالةٍ تخلّ بالتّوازن الموجود على مستوى نظام العرضِ والطّلبِ الموجودِ في السّوق، ومن ثمّة كسر الرّوتين الموجود بواسطة إحداث التغيير والتّجديد، وهذا الذي يتمّ من خلال ما يكتشفه المقاول ويقدمه من ابتكارات جديدة وأساليب إنتاج حديثة في ظلّ دينامية النظام الرأسمالي، وكذا من خلال العمل على اكتشاف الفرص الجديدة واستغلالها، ثمّ يسعى لاستخدامها بتدبير المال اللاّزم وجمع عوامل الإنتاج الضرورية، لأنّ الاقتصاديات الوطنية حسب **شومبيتر** تكون في حالة استاتيكا –سكون– عند غياب المقاول الحقيقي عن الساحة الاقتصادية.

إذن وحسب جوزيف شومبيتر يمكننا القول بأنّ المقاول هو أولاً وقبل كل شيء: "مقاوم، متمرِّد، مجدِّد ينفذ توليفات جديدة" من خلال تغلّبه على الروتين ورفضه للمصاعب والعقبات التي تعيق عمله، وهذا الذي يجعله يستطيع تقديم القوة الدافعة للتنمية بالبلد. وانتهى **شومبيتر** من خلال هذا إلى أنّ المذهب المقاولاتي نشاطٌ ناجحٌ يهدفُ إلى المبادرةِ بالقيامِ بمشروعٍ يستهدف الرّبح أو الحفاظ على المشروع وتنميته، وغالباً ما تكون هذه النّزعة مرتبطة في التنمية الاقتصادية باستعداد المقاول لتحمّلِ المخاطرةِ.
تتمثّل وظيفة المقاول الأساسية حسب جوزيف شومبيتر في البحث عن التّغيير والتّصرف بما يتوافق واستغلاله كأنّه فرصة[2]، فهو يرى أنّ المقاول هو ليس بشخص مموّل أو مُسيِّر بشكل روتيني، بل هو قبل كل شيء شخص مُبدع يقوم باستخدام الموارد المتاحة بطرق مختلفة ومميزة عن الآخرين، وهو الذي يعتمد على الاختراعات والتقنيات المبتكرة من أجل الوصول لتوليفة إنتاجية.

يُعتبر جوزيف شومبيتر أوّل من تفطّن لأهمية عامل التغيير في المؤسسات، وذلك عن طريق الاستعمال المتنوع وبالشّكل المميز للموارد والإمكانيات المتاحة للمؤسسة، وهو في هذا قدّم لنا مثالاً حيّاً على المهندس الأمريكي **هنري فورد** من خلال مزاولته لنشاط صناعة السيارات في الولايات المتحدة الأمريكية والذي قام بنقلة نوعية في عالم السيارات، فهو يرى أنّه بواسطة الإبداع أو الابتكار يقوم المقاول بتحمل المخاطر المترتبة عن عملية البحث عن تنظيمات جديدة لعوامل الإنتاج، ويقوم أيضاً بكسر الرّوتين والركود السّائد في الأنظمة الاقتصادية، وعليه فإنّ لهذه الأساليب الحديثة تأثير حسب **شومبيتر** على باقي الفاعلين الموجودين في

[1] سفيان برداوي: مرجع سابق، ص28.

[2] S. Boutilier, D.Uzunidis: **La Légende de l'entrepreneur**, édition la découverte, Paris, 1999, P30.

نفس النّسق من خلال التّنافس الّذي يتشكل بينهم والذي يحفزهم على إحداث التغيير المستمر والمتواصل، الأمر الذي يضعنا حينها أمام النّقلة الاقتصادية النّوعية والايجابية، وهذا الذي أسماه بالتّدمير الخلاّق.

2- الفعل المقاولاتي عند ماكس فيبر: يُعتبر ماكس فيبر من علماء الاجتماع الألمان الّذين كتبوا في عدّة مواضيع تاريخيةٍ، سوسيولوجيةٍ، اقتصاديةٍ، سياسية، وبطريقةٍ إبداعيةٍ وعقلانيةٍ، فهو حينما تعامل مع فكرة العقلنة فإنّنا نجده قد تعامل مع ثقافة متحولة عمّا استحدثه **كانط** من رؤية جديدة للفكر الألماني، فهو أوضح في كتابه الأخلاق البروتستانتية والروح الرأسمالية، دور الإصلاح البروتستانتي في تعميق فلسفة الرّوح الفردية في المذهب الرأسمالي، وفيه أيضاً بيَّنَ أنّ الرأسمالية تبنّت الاعتقاد السّائد بأنّ العمل الجدّي المؤدّى كواجب، يحمل في طياته أحسن الجزاء، كما أنّه لاحظ بأنّ الإصلاح البروتستانتي يؤكد على أخلاقيات تُمجِّد العمل وتعتبر تضييع الوقت هو إثم يعاقب عليه الإنسان، وهكذا فإنّ الأخلاقيات البروتستانتية قد أعادت للعمل شرفه، وركزت على أهمية الفرد معتبرة أنّ هذا الأخير يُشكِّل مركز المجتمع ومؤكدة بأنّه قادر على التحكّم في مصيره والتّصرف في شؤونه، كما مجّدت أيضاً الحرية الشخصية والمبادرة الفردية والطموح، وكذا الثّقة بالنّفس[1].

ويعتبر الحقل المقاولاتي من بين الميادين التي أثراها ماكس فيبر باهتماماته الفكرية ومحاولاته التنظيرية، ولو بشكل سطحي، فهو لم يقدّم تحليلاً معمّقاً للفعل المقاولاتي بعينه، بل قدّم نوع من التحليل الشمولي الخاص بنشأة الرأسمالية، وهذا الّذي يظهر جليّاً في كتابه: "الأخلاق البروتستانتية والروح الرأسمالية" حيث أراد أن يوضح بأنّ الفعل المقاولاتي هو خاصية غربية وذلك لارتباطه بالرأسمالية التي هي في حدّ ذاتها من إنتاج غربي محض وهو في هذا يقول: "... غير أنّ الرأسمالية لم تشهد إلاّ في الغرب انتشارها الكبير وأنماطها وأشكالها التي لم تبرز في مكان آخر[2]".

يقدم **فيبر** في مؤلفه هذا أنّ الرأسمالي هو ذلك الشخص الذي تتملكه الرّغبة في تحقيق الكسب، البحث اللاّمتناهي، وغير المحدود مثله مثل باقي الأفراد الممتهنين لوظائف أخرى مثل: الأطباء، التجار، الجنود، ...الخ، في حين يعتبر المقاول هو الذي يبحث عن ربح دائم القدرة على التّجدد من خلال مؤسسته الثابتة، وبكل عقلانية ومنهجية في التّسيير، لأنّ البحث عن المردودية والإيرادات الايجابية يتطلّب توفر هذه العقلانية، فهو يقول في هذا الصياغ: "إنّه البحث عن المردودية التي تلازم المشروع الرأسمالي، ففي ظروف يكون فيها الاقتصاد كلّه خاضعاً للنّسق الرأسمالي، يحكم بالزوال كل مشروع رأسمالي فردي لا تحرّكه دوافع البحث عن المردودية[3]" كما يتطلب الفعل المقاولاتي حسب ماكس فيبر أيضاً احتواء المقاول للخطر الذي يلتف بمقاولته فلهذا هو يصف المقاولين بـ: "**المغامرين الرأسماليين**[4]".

لقد أعطى **فيبر** في تحليلاته المرتبطة بالتغير الاجتماعي أهميةً كبيرةً للعواملِ السوسيو ثقافية، فهو ربط ظاهرة البناء المؤسسي بصفة عامة بعامل الدين وبالمذهب البروتستنتي بشكل خاص، فهو يرى أنّ العوامل الاقتصادية حقيقة لهي مهمة ومؤثرة، غير أنّ

---

[1] علي عليوة: **التنظيم الرسمي وغير الرسمي في الوسط الجامعي**، أطروحة دكتوراه العلوم "غير منشورة"، جامعة الجزائر -2-، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية، الجزائر، 2014، ص52.

[2] ماكس فيبر: **الأخلاق البروتستانتية والروح الرأسمالية**، ترجمة: محّمد علي مقلّد، مركز الانماء القومي، بيروت، دون سنة النشر، ص08.

[3] المرجع السابق، ص07.

[4] المرجع السابق، ص09.

الآراء والقيم الاجتماعية لها تأثير مماثل على التغير الاجتماعي، وبوسع الفرد أن يتصرف بحرية ويرسم مصيره في المستقبل[1]، فهو يضيف من بعد دراسته لمجموعة من الديانات مثل: ديانات الصين، الهند، الشرق الأدنى، بأنّ: "الأفكار والقيم الثقافية هي التي تساهم في تشكيل المجتمع وفي توجيه أفعالنا الفردية[2]".

إنّ **ماكس فيبر** لم يتوقف عند هذا الحدّ من التّحليل المرتبط بالعوامل السوسيو–ثقافية، فهو يرى في شخصية المقاول بأنّها ليست وليدة الممارسات المقاولاتية بل هي نتاج لطبيعة التنشئة الاجتماعية التي تربّى عليها منذ طفولته فهو كما يقول في النصّ المترجم لكتابه هذا: "من المعروف .... أنّ التّوجه الوظيفي، أمر تحدده الخصوصيات الذهنية التي تتأثر بظروف الوسط المحيط، بمعنى؛ نمط التّربية التي يرسخها المناخ الديني لدى الطائفة أو الوسط العائلي[3]".

دائماً في هذا الصياغ يقدّم **ماكس فيبر** نوعاً من المقارنة في الفروقات الموجودة بين البروتستانت والكاثوليك كي يدعم كلامه حول أهمية القيم في التّغير الاجتماعي حينما يقول –كما هو في النّص المترجم–: "إنّ الكاثوليكي هو أكثر هدوءاً، وهو مسكون بعطش قليل جدّاً إلى الكسب، وهو يُفضِّل حياةً آمنةً ولو مع مدخول ضئيل جدّاً، على حياة إثارة ومجازفة ولو وُفِّرت له الثروات والأمجاد وهو في هذا يستدل بحكمة تقول: "إمّا أن تأكل جيدا أو تنام جيدّا" وفي هذه الحالة يفضل البروتستنتي أن يأكل جيداً بينما يفضل الكاثوليكي أن ينام هادئاً[4]"، نستنتج من هذا أنّ **ماكس فيبر** يريد أن يقول ويبين لنا بأنّ: القيم التي تربّى عليها البروتستنتي هي مكتسبة ومبنية على حبّ كسب المال وتوفيره والتقشف فيه، ثمّ إعادة استثماره من خلال المغامرة ودن خوف وباستعمال الطرق العقلانية في نفس الوقت من أجل تنمية ثروته هاته، بينما في المقابل تتميز فلسفة الكاثوليكي بالابتعاد قدر المتاح والمستطاع عن الأمور والأفعال التي تشكل اللاّاستقرار وعدم الطمأنينة ولو كانت متعلقة بالكسب المادي ذلك أنّها قيم وسمات نمت وتشكلت فيه انطلاقاً من توجهه الديني، وهذا الذي أخذه ماكس فيبر كأحد المعايير التي يمكنها أن تصنع الفارق في حالة اختيار التّوجه الوظيفي، بمعنى أنّه للقيم والمعتقدات ومختلف المكتسبات العرقية دور في الضّبط المهني والاجتماعي، وهذا الذي نسميه نحن بـ: تشكل سلوك وروح المقاولة لدى الفرد.

يقول ماكس فيبر في إحدى محطات مؤلفه هذا: "إذا عدنا إلى الإحصائيات المهنية بلد تتعايش فيه طوائف دينية متعددة فإنّنا نلحظ بصورة متواترة أنّ رجال الأعمال وأصحاب الحيازات الرأسمالية، وكذلك ممثلي الشرائح العليا المصنفة من اليد العاملة، وفوق ذلك الملاّك التقني والتجاري ذا الثقافة الرّفيعة في المؤسسات الحديثة هم بأغلبية كبيرة من الطائفة البروتستانتية[5]"، يتبين لنا من خلال هذا الذي قدّمه ماكس أنّ نموذجه يرى في العوامل الثّقافية –عامل الدين أنموذجاً في ذلك– دور مهم في تشكيل الروح المقاولاتية نحو المسار المقاولاتي كخيار استراتيجي، كما يذهب ماكس في تحليله أيضاً إلى أنّ الفعل المقاولاتي يتطلّب وجود فاعلين يتميزون بخصائصٍ وسماتٍ لا نجدها عنْدَ عامّةِ النّاسِ، فهم يتميّزون بشخصيات فريدة واستثنائية، لولاها لما تتحقق سيرورة الفعل

[1] انتوني غيدنز: مرجع سابق، ص71.
[2] المرجع السابق، ص71.
[3] ماكس فيبر: مرجع سابق، ص18.
[4] المرجع السابق، ص19.
[5] المرجع السابق، ص16.

المقاولاتي بالشّكلِ المطلوبِ، وهذا من بعد امتلاك كل وسائل الانتاج اللاّزمة، وكذا بواسطة اتباع منهج التّسيير العقلاني، وهو في هذا يستدل بـ: بنيامين فرانكلين- حينما قال أنّه لابد من توفر الأمانة كأفضل سياسة، والحساب الدقيق كضرورة لأي عملٍ، والسلوك المنظم، الكفاية، الصدق، الإخلاص، هي أفضل صفاتٍ لنجاحِ أيِّ مشروعٍ فرديٍّ.

أمّا في الأخير يمكننا القول أنّه إذا كان ماكس فيبر يرى في الأخلاق العنصر الذي شجّع على تطور الرأسمالية الحديثة في الغرب بكل عقلانية، فإنّ الرأسمالية هي بدورها ساهمت في بروز قيم وآراء، ومنه معطيات ثقافية شجعت على حدوث الفعل المقاولاتي، ولو عند طبقة معينة بذاتها دون سواها.

3- الفعل المقاولاتي عند كارل ماكس: أعتقد أنّنا لن نبالغَ إذا قلنا أنّ **كارل ماركس** ليس مجرد عابر في السّوسيولوجيا كما مرّ ويمرّ الكثير من الباحثين، وذلك بالنّظر إلى حضوره المعلن والقويّ في هذا الميدان، فهو استطاع أن يبلور أفكاره ويتركها قابلة للنّقد والتّحليل إلى غاية يومنا هذا، كيف لا وهو الذي كتب عنه: "جاك أتالي"(Jacques Attali) في مؤلفه "ماركس أو روح العالم" الآتي: "لا يمكننا أن نفهم القرن العشرين دون أن نفهم القرن التاسع عشر، ولا يمكننا أن نفهم القرن التاسع عشر دون قراءة كارل ماركس[1]". يعتبر كارل ماركس من المنظرين البارزين في الحقل السوسيولوجي، فهو مؤسس النهج الاشتراكي والذي نادى من خلاله بضرورة الملكية العامة لوسائل الانتاج، فهو طالما دافع بكل قوّة وبشدة عن الطبقة الكادحة والتي أسماها بـ: "البوليتاريا"، فهو تبنّى منظوراً ديناميا وصراعياً للرأسمالية وهذا الذي يتّضح لنا من خلال جملة المفاهيم والمصطلحات التي أدرجها في قاموس السّوسيولوجيا بواسطة مؤلّفِه الضّخم والذي جاء في تسع مجلدات قدّم هو منها ثمانية في حين اهتم صديقه "**فريديريك انجلز**"، بإعداد وانجاز المجلد التاسع منه والذي أسماه بـ: "رأس المال" ، ومن بين هذه المفاهيم نقدم على سبيل الذكر لا الحصر كل من مفهوم فائض القيمة، نظرية الاصطلاح، الاغتراب، الجيوش العاطلة عن العمل، ...الخ.

يقُولُ كَارل ماركْس وهوّ في سيّاق الدّفاَع عن الطّبقة العاملة "... لنفترض أنّ الرأسمالي يشتري عمل يوم حسب قيمته، ففي هذه الحال يصبح استعمال قوة العمل هذه ملكا له في ذلك اليوم؛ كما يحدث عند استئجار حصان مثلاً لمدّةِ يومٍ واحدٍ[2]"، - كمَا هوّ في النّص المترجم-، فكارل ماركس يرى في الذي يشتري سلعة أنّ له الحق في استعمالها، وصاحب قوة العمل لا يستطيع في الواقع إلاّ أنْ يعطي القيمة الاستعمالية لما باع، وذلك بإعطاء عمله.

دائماً وفي نفس الكتاب يقول ماركس إنّ العمل هو بضاعة تمتلك سمة خاصة، فهو ينتج ويقدّم قيمة أعلى من تلك التي يتحصل عليها من الرأسمالي نظير بيعه لقوت عمله، بمعنى أنّ الرأسمالي لا يقدّم له إلاّ ما يكفيه للعيش، والفارق القيمي في ما بين قوة العمل، والعمل المنجز فعلاً يشكل بما يسمّى حَسَبَه فائض القيمَة الذي يرى فيه كارل ماركس بأنّه هو المنبع الأساسي لرأس المال، ثمّ يعيد هذا الأخير —رأس المال- خلق ذاته ويعيد مرة أخرى خلق فائض القيمة هذا وبشكل مستمر داخل علاقة الاستغلال الاجتماعية هذه، ثمّ تقود المنافسة الرأسمالية لتراكم رأس المال من خلال هذا الفارق.

[1] Jacques Attali: **Karl Marx, ou l'esprit du monde**, Edition Fayard, Paris, 2005.

[2] كارل ماركس: **رأس المال**، ترجمة: راشد البراوي، الجزء الأول، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ص141.

يرى كارل ماركس في تراكم رأس المال هذا وتمركزه هو ناجمٌ أساساً عن نمو كلّ مُقاولة على حِدَى، كما أنّ تمركز المقاولات في أيدي جماعة قليلة العدد من الرأسماليين، يؤدي إلى تزايد البطالة؛ الانخفاض النسبي للأجور الذي يرى فيه كارل ماركس كعاقبة للتراكم في الآلات التي تسير نحو تعويض البشر، الأمر الذي يضعنا أمام مشكلة حتمية ألا وهي "الجيش الصناعي الاحتياطي" والذي ينزع حضوره نحو ممارسة ضغط يؤدي إلى تخفيض الأجور. فهي إذن كلّها عوامل وأسباب كان يعتقد **كارل** من خلالها أنّ ثورة العمّال آتية لا محال للإطاحة بالنّظام الرأسمالي، ومنه إقامة مجتمع جديد لا طبقات فيه، إلاّ أنّ هذا –حسبه– لا يعني أنّ التفاوت سيتلاشى تماماً بين الأفراد، بل إنّ المجتمع في رأيه لن ينقسم إلى طبقة صغيرة تحتكر السلطتين: الاقتصادية والسياسية؛ وجماهير الشعب الواسعة التي لا تحقق إلاّ القليل من الثروةِ النّاجمة عن عملها المنتج، وسوف يؤول بعدها النظام الاقتصادي الجديد إلى ملكية جماعية[1].

من خلال هذا الذي سبق يتبين لنا أنّ **كارل ماركس** هو يدعو إلى مفهوم الدولة المقاول أكثر من مفهوم الفرد المقاول، لأنّه في نظره المقاول هو نفسه الرأسمالي المالك لوسائل وعلاقات الانتاج، والذي يسعى بدوره كما سبق وأن قلنا إلى تحقيق التّراكم في رأس المال وباتّباع الأساليب نفسها التي قدّمْناها آنِفاً، وتعزيز مكانته الاقتصادية على حساب طبقة هائلة من العمّال، والّتي تبقى مقهورة وكادحة في ظلِّ النظامِ الرأسمالي، فهو يرى بأنّ عمليةَ انشاء المؤسساتِ في ظلِّ النظام الرأسمالي يُكرِّسُ الملكية الخاصة لوسائل الانتاج وبالتّالي نكون أمام الطبقية في المجتمع ومنه الصّراع.

4– الفعل المقاولاتي عند بيتر دراكر: أصبح مفهوم المقاولة شائعَ الاستعمال ومتداولاً بشكل واسع، بعد أن تناول العديد من الاقتصاديين والإداريين وكذا علماء الاجتماع مسألة المبادرة الفردية والمقاولة، ويعد **بيتر دراكر** من الأوائل الذين أشاروا إلى ذلك في سنة 1985 من خلال إشارته إلى تحول الاقتصاديات الحديثة من اقتصاديات التسيير إلى اقتصاديات المقاولاتية، وقبلها في سنة 1970 عندما قال: إنّ المقاولاتية هي مشروع يبدأ بفكرة مبنية على مبدأ المخاطرة، الأمر الذي ينعكس على شخصية المقاول ونوعيته ومدى استعداده لوضع حياته المهنية وأمنه المالي في خطر، وتحت المجازفة في سبيل فكرة تقتضي منه إنفاق الكثير من الوقت والمال في مشروعه هذا غير المؤكد.

تكمن أسباب نجاح المقاول حسب **دراكر** في الإبداع الذي يعتبر وسيلة ضرورية لزيادة الثروات فهو يقول: "يجب على المقاولين البحث عن مصادر الابداع، وعن المؤشرات التي تدل على الابتكارات التي يمكنها النّجاح، كما يجب عليهم أيضاً الاطّلاع على المبادئ التي تسمح لهذه الابتكارات بالنجاح وتطبيقها[2]"، كما ركّز أيضاً عل أهمية التغيير، والذي يستطيع المقاول من خلاله استعمال الموارد المتاحة بشكل جديد ومختلف عمّا سبق، كأن يقوم مثلاً بتغيير المجال أو القطاع الذي يستغل فيه المقاول هذه الموارد إلى قطاع آخر ذو مردودية أحسن وإنتاجية أعلى، أو أن يقوم باستعمال الموارد التي يمتلكها أو تنسيقها بطرق جديدة تعطيها أكثر

[1] انتوني غيدنز، مرجع سابق، ص70.

[2] Robert Wtterwulghe: **La P.M.E. une entreprise humaine**, de Boeck Université, Paris, 1998, p42.

نقلاً عن: دباح نادية: **دراسة واقع المقاولاتية في الجزائر وآفاقها (2000–2009)**، مذكرة ماجستير "غير منشورة"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر–3– ، الجزائر، 2012، ص20.

انتاجية، فهو قدّم لنا المقاولاتية باعتبارها فعل الإبداع الذي يتضمن إعطاء الموارد المتاحة حالياً القدرة على خلق قيمة مضافة وجديدة تعود بالنفع على المقاولة والمجتمع في نفس الوقت.

خاتمة.

لقد حاولنا من خلال هذا المقال الذي مرّ معنا أن نبرز ونبين الدّور السوسيو اقتصادي الذي يمكن لفعل المقاولة أن يحدثه في المجتمع وما يرتبط بهذا الأخير من مفاهيم ومركبات ذات علاقة تبادلية، كما حاولنا أيضا أن نبين أنّ الحقل المقاولاتي هو من بين الميادين التي أثراها عديد الباحثين والمفكرين بآرائهم وتحليلاتهم المختلفة والمتباينة، وذلك بحسب انتماءاتهم الفكرية وكذا الزمكانية، وذلك حتّى نحاول تقديم نوع من التحليل الشمولي الخاص بنشأة المقاولاتية التي هي كما سبق وقلنا أنّها مرتبطة بالرأسمالية وما يتعلق من منظور فكري، وبالغرب كبعد جغرافي وحضاري، من خلال أحداث الثّورة الصناعية باعتبارها فعل تاريخي اقتصادي.

قائمة المراجع:

باللّغة العربية:

1- اسماعيل عبد الرحمان وآخرون: **مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد**، دار وائل، عمّان، 1999.

2- انتوني غيدنز: **علم الاجتماع**، ترجمة: فايز الصُيَّاغ، المنظمة العربية للترجمة، مؤسسة ترجمان، الطبعة الرّابعة، بيروت، دون سنة النشر.

3- بول هيرست، جراهام تومبسون: **مساءلة العولمة، الاقتصاد الدولي وإمكانات التحكّم**، ترجمة: ابراهيم فتحي، المجلس الأعلى للثقافة، 1999.

4- حسن السعاتي: **تصميم البحوث الاجتماعية**، دار النهضة العربية، بيروت، 1982.

5- دباح نادية: **دراسة واقع المقاولاتية في الجزائر وآفاقها (2000–2009)**، مذكرة ماجستير "غير منشورة"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر–3– ، الجزائر.

6- دينْكن ميتْشل، ترجمة: احسان محمد الحسن، **معجم علم الاجتماع**، دار الطليعْة للطباعة والنشر ، بيرْوت،1981.

7- سفيان بدراوي: **ثقافة المقاولة لدى الشباب الجزائري المقاول –دراسة ميدانية بولاية تلمسان–** أطروحة دكتوراه ل. م. د. "غير منشورة"، جامعة تلمسان، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية، الجزائر، 2015.

8- طلعت ابراهيم لطفي: **علم اجتماع التنظيم**، دار غريب، القاهرة، 2007.

9- عزالدين بوكربوط: **المتبقين من العمّال بعد عملية التقليص من عددهم وفعالية التنظيم في المؤسسة العمومية الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة، الجزء الأول، جامعة الجزائر، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع، الجزائر، 2008.

10- علي عليوة: **التنظيم الرسمي وغير الرسمي في الوسط الجامعي**، أطروحة دكتوراه العلوم "غير منشورة"، جامعة الجزائر –2–، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية، الجزائر، 2014.

11- كارل ماركس: **رأس المال**، ترجمة: راشد البراوي، الجزء الأول، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة.

12- كاسر منصور: **إدارة المشروعات الجديدة**، دار الحامد، عمان، 2000.

13- كريم شويمات: **دوافع انشاء وسيرورة المؤسسة المصغرة لدى الشباب البطال**، أطروحة دكتوراه العلوم "غير منشورة"، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، تخصص تنظيم وعمل، جامعة الجزائر–2–، الجزائر.

14- لحبيب امعمري: **التغير الاجتماعي ورهانات العولمة –المقاولة والثقافة– دراسة في عملية التحديث بالمغرب**، الجزء الأول، دار ما بعد الحداثة، فاس، المغرب، 2010.

15- ماكس فيبر: **الأخلاق البروتستانتية والروح الرأسمالية**، ترجمة: محمّد علي مقلّد، مركز الانماء القومي، بيروت، دون سنة النشر.

16- محمد المهدي بن عيسى: **ثقافة المؤسسة –دراسة ميدانية للمؤسسة الاقتصادية العمومية في الجزائر–**، أطروحة دكتوراه دولة في علم الاجتماع "غير منشورة"، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005/2004.

17- هالة محمد لبيب: **إدارة المشروعات الصغيرة**، المنظمة العربية للتنمية، القاهرة، 2006.

18- يوسف سعدون: **علم الاجتماع ودراسة التغير التنظيمي في المؤسسات الصناعية**، مخبر التنمية والتحولات الكبرى في المجتمع الجزائري، جامعة عنابة ، دون تاريخ النشر.

19- الامغاري وصال: **نحو مقاربة سوسيو ثقافية مندمجة**، مقال منشور بمجلة الاتحاد الاشتراكي، الرباط، تاريخ التحميل: 2019/12/10 على الساعة 20:47. من الموقع الآتي: http://www.alittihad.press.ma/ail.asp?codelangue=29&id_info=223163

20- يونس بن مورو بنمورو: **ثقافة المقاولة؛ "مكوناتها وخصائصها"**، مقال منشور بجريدة الحوار لمتمدن–العدد: 3982 –الصادر بتاريخ: 2013/01/24 ضمن محور: الفلسفة، علم النفس، علم الاجتماع، والذي تمّ تحميله من الموقع الآتي: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=342349، بتاريخ: 2019/12/10؛ على الساعة: 20:47.

باللّغة الفرنسية:

21- Bernager (c), Chabbal (A): **Rapport sur la formation entrepreneuriale des ingénieurs**, Ministère de l'économie, France, 1998, in Fayolle, (A).

22- Fayol (A), **Le métier de créateur d'entreprise**, Edition d'organisation, paris, 2003.

23- Hernndez (E .M): **L'entrepreneuriat , approche théori**que, Edition L'Harmattan, Paris , 2001.

24- Jacques Attali: **Karl Marx, ou l'esprit du monde**, Edition Fayard, Paris, 2005.

25- Michel Crozier, E. Friedberg, **L'acteur et le système**, Edition du seuil, Paris, 1977.

26- Robert Wtterwulghe: **La P.M.E. une entreprise humaine,** de Boeck Université, Paris, 1998.

27- S. Boutilier, D.Uzunidis: **La Légende de l'entrepreneur**, édition la découverte, Paris, 1999.

28- Sellami (A): **Petite moyenne industrie et développement économique**, ENAL, Algérie, 1985.

29- Steiner (Ph**)**: **La sociologie économique**, la découverte, Paris, 1999.